

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.34/Rev.1
24 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩١ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، أوكرانيا،
إيران (جمهورية - الإسلامية) بلغاريا، بولندا، بيلاروس،
تركمانستان، تركيا، جمهورية مولدوفا، جورجيا،
رومانيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، منغوليا:
مشروع قرار منقح

بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا
الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٤٨ و ١٧٠/٤٨ المؤرخين ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٢/٤٩ المؤرخ
١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ و ١٦٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ تشير أيضا إلى إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية
وبلدان المرور العابر النامية وبين مجتمع المانحين^(١)، وسائر الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة،

وإذ تدرك أن الجهود الشاملة التي تبذلها البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى في مجال التنمية
الاجتماعية - الاقتصادية، في سعيها من أجل دخول الأسواق العالمية عن طريق إنشاء شبكة للمرور العابر
تضم عدة بلدان، يعرقلها افتقارها إلى منفذ إقليمي موصل إلى البحر وموقعها النائي وعزلتها عن الأسواق
العالمية وانعدام الهياكل الأساسية الملائمة في قطاع النقل العابر في بلدان المرور العابر النامية المجاورة
بسبب مشاكلها الاقتصادية،

(١) TD/B/42(1)/11، المرفق الأول.

وإذ تؤكد من جديد أن لبلدان العبور الحق في ممارستها لسيادتها الكاملة على أراضيها، في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تضر الحقوق والتسهيلات المقدمة للبلدان غير الساحلية بأي حال من الأحوال بمصالحها المشروعة،

وإذ تؤيد الجهود التي تبذلها في الوقت الحاضر الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية من خلال الترتيبات ذات الصلة المتعددة الأطراف والثنائية والإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء هيكل أساسي للمرور العابر يحظى بمقومات البقاء،

وإذ تحيط علما بالتقرير المرحلي الذي أعده الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن بيئة المرور العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية^(٢)،
وإذ ترى أن مشاكل النقل العابر التي تواجهها منطقة آسيا الوسطى يلزم النظر إليها على ضوء التغييرات الاقتصادية والتحديات المقترنة بها، بما فيها على وجه التحديد أثر هذه التغييرات على التجارة الدولية والتجارة فيما بين البلدان المعنية،

وإذ تدرك أن أي استراتيجية نقل عابر للدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى، ولجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، كيما تكون فعالة، ينبغي أن تتضمن إجراءات تعالج، في الوقت ذاته، المشاكل الملازمة لاستخدام طرق النقل العابر الموجودة والتعجيل بإقامة طرق جديدة بديلة تعمل بسلاسة، وإذ ترحب في هذا الصدد، بزيادة تعاون البلدان غير الساحلية مع جميع البلدان المهتمة بالأمر،

وإذ تلاحظ حدوث عدد من التطورات الهامة على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بما في ذلك توقيع اتفاق إطاري للنقل العابر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي في ألماتي، كازاخستان، في ٩ أيار/ مايو ١٩٩٨، وتوقيع رؤساء دول أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لإعلان طشقند الصادر في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٩٨ بشأن برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا الوسطى^(٣) وتنفيذ البرنامج الموسع لممر النقل الرابط بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا وتوقيع إعلان باكو في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨^(٤)،

(٢) A/53/331، المرفق.

(٣) A/53/96، المرفق الثاني.

(٤) A/C.2/53/4، المرفق.

وإذ تؤكد مرة أخرى أهمية تعزيز تدابير الدعم الدولي للمضي في معالجة المشاكل التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية،

١ - تحيط علما مع التقدير بالمساهمة المقدمة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتحسين فعالية شبكة النقل العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية؛

٢ - تدعو الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والحكومات المعنية إلى مواصلة إعداد برنامج لتحسين كفاءة بيئة المرور العابر الحالية في الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، ووفقا للأولويات البرنامجية المتفق عليها وفي حدود الموارد المالية الموجودة؛

٣ - تدعو أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتولى، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، في حدود ولاية كل منها ومواردها الحالية، وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وجيرانها من بلدان المرور العابر النامية مع مراعاة اتفاقات النقل العابر ذات الصلة؛

٤ - تدعو البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف، في حدود ولاياتها، إلى مواصلة تقديم مساعدات مالية وتقنية مناسبة إلى الدول النامية غير الساحلية المستقلة حديثا في آسيا الوسطى وإلى جيرانها من بلدان المرور العابر النامية، لتحسين بيئة المرور العابر لتلك البلدان، بما في ذلك بناء وصيانة وتحسين مرافق النقل والتخزين وغير ذلك من المرافق ذات الصلة بالنقل العابر وتحسين الاتصالات؛

٥ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل، ضمن نطاق تنفيذ هذا القرار، دراسة الطرق الممكنة لتعزيز الترتيبات التعاونية الأكثر فعالية بين الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها من دول المرور العابر وتشجيع مجتمع المانحين على القيام بدور داعم أكثر فعالية؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقتصادية الإقليمية، بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة الخمسين.
